E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.15/1977/10
17 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة
فيينا ، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧
البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية

دور القانون الجنائي في حماية البيئة

تقرير الأمين العام

ملخص

أعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٩٦ . وهو يتضمن معلومات وردت من حكومات ومن مصادر أخرى حول دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، ويشتمل على وجهات نظرها بخصوص إنشاء آليات ملائمة لتطبيق القانون الجنائي في حماية البيئة ، ويبين الإجراء المطلوب من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية .

* E/CN.15/1997/1 .

V.97-20815 (EX) .

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٥	٣
أولا -	المعلومات الواردة من الدول الأعضاء	٦ - ٥٦	٤
	ألف - الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف	٦ - ٩	٤
	باء - التطورات في التشريعات الوطنية	١٠ - ٣٥	٥
	جيم - مبادرات من أجل إنفاذ التشريعات البيئية	٣٦ - ٤٥	١٢
	دال - معلومات إحصائية عن مدى الجريمة البيئية	٤٦ - ٥٣	١٥
	هاء - إمكانية إنشاء آلية ملائمة لتطبيق القانون الجنائي في حماية البيئة	٥٤ - ٥٦	١٧
ثانيا -	معلومات واردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات دولية حكومية وغير حكومية أخرى	٥٧ - ٨٢	١٨
	ألف - منظومة الأمم المتحدة	٥٧ - ٧٠	١٨
	باء - المنظمات الدولية الحكومية	٧١ - ٧٤	٢٢
	جيم - المنظمات غير الحكومية	٧٥ - ٨٢	٢٣
ثالثا -	التعاون الدولي	٨٣ - ٨٧	٢٥
	ألف - الدراسة التخصصية عن بناء القدرات	٨٣	٢٥
	باء - مشاريع التعاون التقني	٨٤ - ٨٥	٢٥
	جيم - قاعدة البيانات	٨٦	٢٦
	دال - قائمة الخبراء	٨٧	٢٦
رابعا -	الخلاصة والإجراء المطلوب من اللجنة		٢٦

مقدمة

١ - أثناء مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، الذي عقد في القاهرة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ ، عقدت حلقة عمل لمدة يومين كان موضوعها هو حماية البيئة على الصعيدين الوطني والدولي : إمكانات وحدود العدالة الجنائية ، وذلك عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣/٣٢* .

٢ - وطلب المجلس ، في الفرع الثاني من قراره ١٩٩٥/٢٧ إلى الأمين العام وكذلك إلى معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمعاهد الإقليمية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين مواصلة إجراء البحوث وتبادل المعلومات ، والتدريب والتعاون التقني ، لتيسير وضع استراتيجيات وقائية وتنظيمية واستراتيجيات أخرى بشأن دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، مع التأكيد على ما يلي : (أ) تقدير الاحتياجات والخدمات الاستشارية ؛ (ب) المساعدة في إعادة النظر في التشريعات أو إعادة صياغتها وفي إقامة بنيات أساسية فعّالة ؛ (ج) تدريب موظفي أجهزة العدالة الجنائية والأجهزة التنظيمية .

٣ - وأعرب المجلس من جديد عن الولاية السالفة الذكر في قراره ١٩٩٦/١٠ ، الذي قرر فيه أن يظل موضوع القانون الجنائي لحماية البيئة واحدا من المواضيع ذات الأولوية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دوراتها المقبلة . وسلّم المجلس في نفس هذا القرار بأهمية تعزيز التعاون الدولي في إنفاذ القوانين الجنائية البيئية المحلية والدولية وتعزيز الأنشطة التنفيذية في ذلك المجال ، وحماية البيئة لا على الصعيد الوطني فحسب ، بل على الصعيد الدولي أيضا .

٤ - وفي نفس هذا القرار ، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء كي يتسنى تحديد إمكانية إقامة آليات ملائمة لتطبيق القانون الجنائي من أجل حماية البيئة ، وأن يقيم ويواصل تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وسائر الهيئات العاملة في ميدان حماية البيئة ، وخصوصا في مجال التعاون والمساعدة التقنيين ، وأن يواصل جمع المعلومات عن القوانين الجنائية البيئية وعن المبادرات الإقليمية والمتعددة الجنسيات .

٥ - ويقدم هذا التقرير ملخصا للإجابات الواردة من الدول الأعضاء التالية : أسبانيا ، إسرائيل ، باراغواي ، البرازيل ، بيلاروس ، شيلي ، غواتيمالا ، فنلندا ، قبرص ، كرواتيا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المغرب ، المكسيك ، النمسا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان . وهو يتضمن ملخصا للإجابات الواردة من هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وعلى الأخص من الهيئات التالية : إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات ، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية ، اللجنة

---

* للاطلاع على تقرير حلقة العمل ، أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، القاهرة ، ٢٩ نيسان/أبريل - ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ (A/CONF.169/16/Rev.1 ، الفقرات ٣٥٥ - ٣٦٩) . وسيصدر هذا التقرير في وقت لاحق ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع .

الاقتصادية لأوروبا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، جامعة الأمم المتحدة ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ووردت أيضا مساهمات من المنظمات الدولية الحكومية التالية : كومنولث الدول المستقلة ، مجلس أوروبا ، المنظمة الدولية للهجرة ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا . وأرسلت المنظمات غير الحكومية التالية إجابات كذلك : رابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي ، جمعية أصدقاء الأرض ، رابطة المحامين الدولية ، المركز الدولي للبحوث والدراسات الاجتماعية عن العقوبات والسجون ، المجلس الدولي للقانون البيئي ، الاتحاد البرلماني الدولي ، الاتحاد الياباني لرابطات المحامين ، الرابطة الدولية للمحامين الشبان .

أولا - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

ألف - الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

٦ - جاء مبدأ المسؤولية الدولية عن البيئة في إعلان ستوكهولم ، وهو المبدأ الذي تلتزم الدولة بمقتضاه بحفظ البيئة ونوعية الحياة . ويرد تشديد آخر على هذه المسؤولية في المبدأ ٧ من إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية ، والذي ينص على أن "تتعاون الدول ، بروح من المشاركة العالمية ، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض" ، وكذلك في المبدأ ١٣ الذي يؤكد على أن " تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية . وتتعاون الدول أيضا ، على وجه السرعة وبمزيد من التصميم ، في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها".

٧ - وتكاد تتضمن كل الاتفاقيات البيئية التي أبرمت مؤخرا حكما يطلب إلى الأطراف المتعاقدة أن تتخذ التدابير الملائمة لضمان إنفاذ الاتفاقيات المعنية وتطبيقها على نحو فعّال . غير أن عددا قليلا فقط من الاتفاقيات يلزم الدول المتعاقدة بأن تسن جزاءات عقابية للمعاقبة على ارتكاب جرائم بيئية . ومن بينها اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها ، وخاصة الفقرة ٥ من المادة ٩ ؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض لسنة ١٩٧٣ ، المادة الثامنة ؛ واتفاقية منع التلوث من السفن لسنة ١٩٧٣ ، المادة ٤ ؛ واتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة حركتها داخل افريقيا ، لسنة ١٩٩١ ، الفقرة ٢ من المادة ٩ ، وهي اتفاقية اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية .

٨ - عقد العديد من الدول الأعضاء معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن حماية البيئة . وقدمت كل من إسرائيل ، وغواتيمالا ، وفنلندا ، وقبرص ، والمكسيك ، والنمسا ، والولايات المتحدة الأمريكية قوائم شاملة إلى الأمين العام تتضمن معلومات عن أهم المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة ، وكذلك

عن التشريعات الوطنية التي تكفل تنفيذها . وأفادت فنلندا أن بعض الأحكام الواردة في قانونها الجنائي يستند إلى اتفاقيات دولية . وفي إسرائيل ، تستعين وزارة البيئة والهيئات التابعة لها بكل التدابيرالإدارية والتقنية والقانونية التي تنص عليها القوانين البيئية ، وكذلك القوانين التي تتناول مسائل عامة ، مثل الترخيص والتخطيط والصحة العامة ، لتنفيذ المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقّعت عليها إسرائيل وصدّقت عليها . وأكدت المكسيك أن الصكوك القانونية الوطنية الصادرة عملا بالاتفاقيات الدولية لم توضع لضمان تنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني وحسب ، وإنما من أجل حماية موارد المكسيك الطبيعية كذلك .

٩ - وإضافة إلى ذلك ، أشارت النمسا إلى الاتفاقية المنفذة لاتفاق شينغين ، الذي وقّعت عليه النمسا ولكن لم تصدّق عليه بعد ، والذي لا تجوز بمقتضاه تدابير المراقبة والملاحقة عبر الحدود إلا في حالة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها ، والتي تتضمن أيضا " الاتجار غير المشروع بالمواد السامة والضارة" . وعلاوة على ذلك ، أشارت النمسا وفنلندا إلى مشروع نص اتفاقية أوروبية بشأن حماية البيئة بموجب القانون الجنائي جرت صياغته في إطار مجلس أوروبا . وأفادت إسرائيل أن وزارة البيئة تنظر في التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الرابع المعني بالامتثال والإنفاذ البيئي ، الذي عقد في تشيانغ ماي ، تايلاند ، من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ، وتنفذها .

باء - التطورات في التشريعات الوطنية

١٠ - رغم أنه جرى إصدار تشريعات وطنية بشأن حماية البيئة في بلدان عديدة ، كانت الأحكام القانونية التي تتناول حماية البيئة موزعة في الغالب على طائفة واسعة شاملة من التشريعات واللوائح التنظيمية ، ركزت غالبيتها على النفايات الخطرة وعلى تلوث المياه والتربة والهواء ، والاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المعرضة للانقراض ، والتلوث بالضوضاء ، والاتجار بالمواد النووية ، على النحو الوارد في مختلف القوانين الخاصة بهذه المسائل . وتبين الإجابات المتعلقة بتطور التشريعات الوطنية أن مسألة حماية البيئة على الصعيد الوطني تتبع بطرق مختلفة شتى في ظل طائفة متنوعة من القوانين في مختلف الدول الأعضاء .

١ - القانون الدستوري

١١ - عزز عدد من البلدان حماية البيئة من خلال استحداث ضمانات دستورية لحماية الطبيعة ولتحسين التمتع بالطبيعة . وأبرز كل من كرواتيا وكولومبيا والنمسا والهند أحكاما دستورية تكفل بيئة صحية . ففي الهند ، تحكم الإطار القانوني أحكام دستورية تلزم الدولة بأن تسعى لحماية البيئة ولتحسينها ، كما تفرض نفس هذا الواجب على كل مواطن هندي . واتبعت كرواتيا نهجا فعّالا تجاه البيئة ، بوصفها واحدة من أهم العوامل اللازمة لتنميتها وأساسا لهذه التنمية . ويعلن دستورها أن حماية الطبيعة والبيئة من بين القيم الجوهرية الأساسية للنظام الدستوري ، كما ينص على حق كل شخص في حياة صحية ، وبيئة صحية ، وينص أيضا على أنه "يجوز في حالات استثنائية الحد من حرية إقامة المشاريع وحرية

الملكية بموجب القانون لأغراض حماية مصالح الجمهورية وأمنها ، والطبيعة ، وبيئة الإنسان وصحة الإنسان . وإضافة إلى ذلك ، تضمن حماية البيئة من خلال إنشاء مناطق ينبغي لها أن تحظى بحماية خاصة ، مثل البحر والغابات والنباتات والحيوانات . وفي النمسا ، جاء القانون الدستوري الاتحادي بشأن الحماية البيئية الشاملة تعبيرا عن التزام هذا البلد بالحماية البيئة الشاملة كوسيلة لمنع تدهور البيئة الطبيعية وكأساس جوهري لحياة الإنسان ، وتضمن تدابير لحفظ الهواء والمياه والتربة ولمنع التلوث بالضوضاء . وأدركت المحكمة الدستورية في كولومبيا أن البيئة الصحية شرطا لازما للتمتع بحقوق أخرى وبالقيم الأساسية المتأصلة في الإنسان . ومن ثم ، ينبغي للسياسة البيئية أن تقضي بطائفة متنوعة واسعة من تدابير الوقاية والمراقبة ، من أجل حماية هذه الثروة الهامة . وينبغي تشكيل العقوبات في إطار نظام متسق وواسع النطاق ، كما ينبغي تصنيف هذه العقوبات على أنها جنائية أو إدارية ، حسب مدى جسامة الجرم ، وذلك بالنظر إلى الطابع المتجزئ للقانون الجنائي القانون الجنائي .

٢ - الأحكام البيئية في قانون العقوبات مقارنة بالأحكام الجزائية في القوانين البيئية

١٢ - يمكن تمييز اتجاهين في الإجابات الواردة بشأن كيفية معالجة الجرائم البيئية . كان أحدهما إدراج الجرائم البيئية في قانون العقوبات ، بينما كان الآخر هو النص على عقوبات جزائية في القوانين البيئية . إلا أنه لا يستخدم أي من النهجين حصرا . وفي غالبية البلدان تدرج الجرائم البيئية في القوانين المتعلقة بمواضيع مختلفة .

١٣ - أدرجت النمسا جرائم بيئية محددة في صميم القانون الجنائي عندما استكمل الإصلاح الشامل للقانون الجنائي في عام ١٩٧٥ . وعدلت أحكام من قانون العقوبات وأدخلت في قانون جنائي بيئي جديد دخل حيز النفاذ في ١ كانون الأول/يناير ١٩٨٩ ، ويشير بوجه التحديد إلى التربة والمياه على أنها مصالح قانونية منفصلة جديرة بالحماية من التلوث والإتلاف. وإضافة إلى ذلك ، ينص القانون أيضا على جرم أولي يتعلق بهاتين المصلحتين المحميتين قانونا ، على أنه حظر بيئي تجريدي ، وذلك بغية الحيلولة دون وقوع أكبر قدر ممكن من الضرر الإيكولوجي . ويتناول القانون أيضا إتلاف البيئة اعتباطيا أو بسبب الإهمال . ومن بين الجرائم الأخرى التي يشملها قانون العقوبات ، التلوث بالضوضاء والتخلص من النفايات وتشغيل المنشآت الصناعية على نحو ضار إيكولوجيا ، إلى جانب أخطار أخرى على أنواع النباتات أو الحيوانات المدرجة في القانون . وإضافة إلى ذلك ، تتضمن القوانين النمساوية القانون الجنائي الثانوي ، وعلى الأخص في القانون الوطني المنفذ لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات البرية والنباتات المعرضة للانقراض ، والذي يمكن بموجبه فرض عقوبة الحبس لمدة تصل إلى سنتين أو غرامات على الذين يتجرون بنماذج حية من أنواع معينة من النباتات والحيوانات .

١٤ - وفي بيلاروس ، وضعت خطة رئيسية لسياسة الحكومة إزاء حماية البيئة . وينص القانون الجنائي على عقوبات تفرض على مرتكبي جرائم ضد البيئة مثل صيد الأسماك والحيوانات غير المشروع ، وقطع الأشجار غير المشروع ، وتلويث المياه أو الأرض أو الجو . وتتضمن العقوبات الغرامات والمصادرة ،

والأشغال الإصلاحية والحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات . وهناك أيضا قوانين أخرى تتعلق بحماية البيئة ، ونظام الدولة للتقييم الإيكولوجي ، وضريبة تفرض على استخدام الموارد الطبيعية ، والمناطق والمواقع التي تحظى بحماية خاصة ، والنفايات .

١٥ - وأصدرت شيلي قانون البيئة الذي ينص على أنه يجب على كل شخص يضر بالبيئة دون قصد أو عمدا إما أن يصلح الضرر أو أن يدفع تعويضا ملائما . وعلى ذلك لا تنظم الجريمة البيئية بواسطة وسائل جزائية ، بل عن طريق تدابير تتألف أساسا من دفع تعويضات وغرامات . ويتضمن قانون العقوبات أحكاما تصنف الجرائم المتعلقة بصحة الحيوانات والنباتات . غير أن القصد من هذا التشريع هو حماية إمدادات السكان الغذائية ، فهو من ثم محدود النطاق . وعلاوة على ذلك ، صدرت عدة قرارات عليا في عام ١٩٩٥ ، أنشأت إطارا لمؤسسات بيئية لإنفاذ القوانين البيئية على نحو فعّال .

١٦ - وينص قانون العقوبات في كرواتيا على فرض عقوبات على جريمة تلويث بيئة الإنسان ، ويحدد مسؤولية الأفراد الذين يعملون بصفتهم الخاصة أو الرسمية على حد سواء ، إضافة إلى فرض عقوبات على جريمة تلويث مياه الشرب والإمدادات الغذائية . ويعاقب على الجريمتين بالحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات على التوالي .

١٧ - وفي قبرص ، يحمي التشريع الوطني البيئة ، فينص على جزاءات إدارية وجنائية . وتستخدم هذه الجزاءات للمعاقبة على الإضرار بالبيئة مباشرة ، أو كبديل أو تكملة لنظام الضوابط ، في الحالات التي لم يكن الجرم مرتبطا فيها مباشرة بالإضرار البيئية وإنما بعدم الامتثال للعملية الجنائية . ويستخدم القانون الجنائي للمعاقبة على الإضرار بالبيئة على أنه ضرر عام ، حيث أن الغرض هو حماية المواطن بينما تعتبر حماية البيئة مسألة تبعية ، وضرر معنوي حيث تكون حماية البيئة غرضا في حد ذاتها . ويتضمن القانون الجنائي الجرائم البيئية ، وكذلك قوانين أخرى تتناول ، على سبيل المثال ، مصايد الأسماك ، ومراقبة تلوث المياه والتلوث الجوي من مصادر صناعية ، والحراجة ، والبترول ، وحماية الطيور البرية ، والمواد الخطرة . وتتراوح العقوبات بين الغرامات والحبس لمدة خمس سنوات لاستخدام المتفجرات في صيد الأسماك .

١٨ - وأفادت فنلندا أن العقوبات الجزائية التي تفرض على الجرائم البيئية ، حيث يمكن أن تكون العقوبة هي الحبس ، توجد أساسا في قانون العقوبات . ودخلت الفصول الخاصة بالجرائم البيئية والمساءلة الجنائية للشركات حيز النفاذ في عام ١٩٩٥ . ويمكن معاقبة الأشخاص الاعتباريين على جرائم بيئية ارتكبت من خلال أنشطتهم . وتتضمن عدة قوانين خاصة سُنَّت في عام ١٩٩٥ أحكاما خاصة بالجرائم البيئية ، من بينها قوانين تتعلق بمسائل مثل منع التلوث من السفن ، ومجاري المياه ، وحماية البيئية ، والآثار ، وحماية الغابات ، والتربة ، ومبيدات الآفات ، والحد من الضوضاء ، ومعالجة النفايات . وينص قانون الصحة العامة لسنة ١٩٩٤ وقانون المواد الكيماوية لسنة ١٩٨٩ على عقوبات على الجرائم البيئية .

١٩ - وأشارت غواتيمالا إلى ٢٥ من القوانين واللوائح التي تتضمن أحكاما خاصة بالجرائم البيئية ، وأهمها قانون العقوبات وقانون الصحة . وتتناول تشريعات إضافية مسائل مثل المناطق المحمية ، والمعادن ، والهيدروكربونات ، والغابات ، ومصايد الأسماك ، ومبيدات الآفات ، والأسمدة .

٢٠ - وأشارت الهند إلى أنه إضافة إلى المواد ذات الصلة الواردة في الدستور ، يتضمن كل من قانون العقوبات الهنـــدي ، وقانون الإجراءات الجنائية ، وقانون حماية البيئة أحكاما رئيسية خاصة بحماية البيئة . ويخول قانون الإجراءات الجنائية الهيئة التنفيذية سلطات تنظيم وحظر الصناعات أو الأنشطة التي تسبب التلوث ، والتي تنجم عنها أفعال ضارة بالبيئة . وينص قانون العقوبات الهندي على عدد من الأفعال التي تؤثر على البيئة بوصفها جرائم ضد الصحة العامة ، مثل الإهمال الذي يحتمل أن يؤدي إلى انتشار العدوى والأمراض الخطرة على الحياة . ويشار إلى غالبية هذه الأحكام على أنها تتعلق بجرائم خاضعة للاختصاص ، ويعني ذلك أنه يجوز للشرطة تسجيل قضية جنائية بمبادرة منها . وينص قانون حماية البيئة على إجراءات صارمة لمكافحة تلوث البيئة . فيعطي القانون الحكومة سلطة اتخاذ تدابير لحماية البيئة وإصدار توجيهات ووضع القواعد . وتعتبر مخالفة أحكام القانون أو الأوامر الصادرة بمقتضى القانون جرما . وعندما ترتكب الجريمة إحدى الإدارات الحكومية ، يخضع رؤساء الإدارات للمساءلة الجنائية . وهناك تشريعات أخرى تنص على فرض جزاءات عقابية ، وهي تتعلق بالغابات ، والطاقة النووية ، ومبيدات الحشرات ، وتلوث المياه والهواء .

٢١ - تتألف التشريعات الإسرائيلية المتعلقة بالبيئة من قوانين وطنية وأخرى بلدية ، بالإضافة إلى القانون الدولي ، وتنفذ من خلال تدابير إدارية ومدنية وجنائية . والجزء الأكبر من التشريعات البيئية جنائي الوجهة . وتتألف التشريعات البيئية من قوانين تتناول مسائل بيئية محددة وقوانين ذات طابع عام تتعلق بمسائل مثل تلوث الهواء والمياه والبحر ، والتلوث بالضوضاء ، وإصدار التراخيص ، واستخدام المواد الخطرة . فينص قانون ترخيص الأعمال التجارية ، مثلا ، على الإشراف على الصناعات والأعمال التجارية ، حيث ينص على شروط خاصة للترخيص ، كما يجوز إغلاق الأعمال التجارية التي لا تمتثل للقانون . وتتراوح العقوبات بين الغرامات والحبس ، وفي حالة العود يمكن فرض عقوبة إضافية . وفي الحالات التي لم يتوقف فيها الجاني عن النشاط المسبب للتلوث رغم إلزامه السلطات المختصة بذلك ، يجوز معاقبته بغرامات إضافية أو بالحبس لمدة معينة عن كل يوم استمرت فيه مخالفته . ومن بين الطرق الأخرى لإنفاذ القانون المساءلة الإدارية التي تسمح بتوجيه الاتهام إلى أصحاب الشركات أو مديريها على الجرائم التي ترتكبها شركاتهم . وتتخذ كذلك تدابير إدارية بواسطة توجيهات خاصة تأمر الفرد المتسبب في التلوث بالقيام بأعمال معينة لتنظيف هذا التلوث ، مع إتاحة الاستعانة بمقتضيات فنية وتقنية . ورغم الاستعانة بالقانون المدني ، لا ريب في أن أكثر أدوات إنفاذ القانون فعالية هي الملاحقة الجنائية ، التي تتسم ببعض المزايا الواضحة من حيث الإنفاذ ، كما تعد أداة رادعة فعّالة ، خاصة فيما يتعلق بذوي المناصب العليا ، مثل مديري الصناعات الرئيسية .

٢٢ - وسَنَّت اليابان قوانين عديدة تتضمن أحكاما جزائية تتعلق بحماية البيئة . فيتضمن قانون العقوبات أحكامـــا خاصـــة بجرائم البيئة في مجالات مثل تسرب الغاز وتلويث المياه ونظم إمدادات

الميـــاه . وتتناول قوانين إضافية مسائل مثل حفظ الطبيعة والمتنزهات الطبيعية ، وحفظ الأنواع المعرضة للانقارض ، ومراقبة تلوث الهواء والمياه والبحر ، والتخلص من النفايات والنظافة العامة . وإضافة إلى ذلك أصدرت بضعة حكومات محلية قواعدها الخاصة لحماية بيئتها المحلية .

٢٣ - والقانون الرئيسي المتعلق بالبيئة في ماليزيا هو قانون جودة البيئة لسنة ١٩٧٤ وتشريعاته الفرعية التي تغطي مواضيع مثل إصدار التراخيص ونظافة الهواء ، ومياه المجارير والنفايات الصناعية السائلة ، والمخلفات ، وتلوث البحر ، ومراقبة الرصاص والانبعاثات .

٢٤ - وفي المكسيك وضعت السلطات البيئية الاتحادية قوانين ولوائح تنظيمية ومعايير رسمية لتنظيم الإنتاج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية . فينص قانـــون العقوبات على جرائم ذات طابع إيكولوجي تتضمن ، على سبيل المثال ، تدمير المواد الخام والأشجار والمنتجات الزراعية أو الصناعية أو وسائل إنتاجها على نحو غير مشروع ، حيث أن هذا التدمير يضر بالثروة الوطنية أو الاستهلاك ، إضافة إلى حماية الثدييات أو الفقريات البحرية والأنواع المائية . وتتضمن العقوبات الغرامات أو الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات . وهناك جرائم إيكولوجية أخرى تنطوي على إتلاف مناطق معينة أو الإضرار بها بالحرق أو الغمر أو التفجير ، حيث تكون حماية النباتات هي الغرض الوحيد من الأحكام القانونية ذات الصلة . وبصفة عامة ، يغطي قانون العقوبات السلوك الذي يشكل جرما ، غير أن مختلف القوانين الوضعية غير الجنائية تنص على جرائم أخرى عديده تسمى "جرائم خاصة " . والقوانين التي تغطي الجرائم الخاصة هي قانون التوازن الإيكولوجي العام وحماية البيئة ، وقانون الأحراج ، وقانون الصيد الاتحادي . وتتراوح العقوبات المنصوص عليها في قانون التوازن الإيكولوجي العام وحماية البيئة بين الغرامات والحبس لمدة تصل إلى تسع سنوات .

٢٥ - وفي المغرب ، يتألف القانون الجنائي البيئي من عدد كبير من الأحكام الواردة في قانون العقوبات ، الذي يقضي على سبيل المثال بعقوبة الجبس لمدة تصل إلى عشرين سنة لكل شخص يدمر السدود عمدا باستخدام المتفجرات . ويوجد عدد من الأحكام الأخرى ، من بينها عقوبات جنائية ، في مراسيم مختلفة تتعلق على سبيل المثال بحماية البيئة البحرية والمياه ، وتنص على الحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات لكل من يصنع أو يستخدم آلات غير مشروعة لصيد الأسماك . وأقصى العقوبات المنصوص عليها هي العقوبة على حرق الغابات عمدا أو محاولة حرقها عمدا ، حيث يعاقب على هذه الجريمة بموجب مرسوم ملكي صادر في عام ١٩١٧ بالأشغال الشاقة ، كما يعاقب عليها بموجب قانون العقوبات نفسه ، الذي ينص على الحبس لمدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وفي الحالات التي يتسبب فيها الحرق العمد في موت شخص أو أكثر من شخص ، يعاقب على الجرم بالإعدام . أما في حالة تسبب الحرق العمد في إحداث عجز دائم ، تكون العقوبة الحبس مدى الحياة .

٢٦ - وهناك عدة قوانين في باراغواي تتعلق بحماية البيئة وتتضمن أحكاما جزائية تتناول مسائل مثل الحراجة ، والمناطق الطبيعية المحمية ، ومصايد الأسماك ، وكذلك السكان الأصليين . وترد أحكام جزائية كذلك في التشريعات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي .

٢٧ - وفي اسبانيا ، يتضمن القانون الجنائي لسنة ١٩٩٥ عددا من الجرائم البيئية التي تتعلق بتخطيط المدن والريف ، وحماية التراث الطبيعي والبيئة ، والحرائق والسلامة العامة . وكل الجرائم المتعلقة بالتهريب مشمولة في قانون قمع التهريب لسنة ١٩٩٥ . وإضافة إلى ذلك صدرت عدة أوامر وقوانين تتعلق بتلويث البحـــر . وسنّت تشريعات إضافية تتضمن أحكاما جزائيـــة من أجل تنفيذ المعاهدات الدولية ، ومنها على سبيل المثال اتفاقية بازل واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض .

٢٨ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، صدرت عدة قوانين تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية ، وتتضمن أحكاما جزائية من أجل حماية البيئة وتنفيذ الاتفاقات الدولية . ووردت قائمة شاملة بالتشريعات واللوائح الوطنية التي تتضمن أحكاما جزائية ذات صلة بحماية البيئة . وتغطي قوانين البيئة والموارد الطبيعية مجالا واسعا . ومن أمثلة المواضيع التي تغطيها القوانين المواد السامة ، ومبيدات الحشرات ، والأسماك والأحياء البرية ، والأنواع المهددة والنفايات الخطرة ، وصيد الحيتان ، والطيور المهاجرة ، وصيد الأسماك في أعالي البحار وحفظ البيئة القطبية الجنوبية ، وتلوث المياه ، ونظافة الهواء . وتنص اللوائح على عقوبات مدنية وإدارية وجنائية . ففي مجال إدارة النفايات الخطرة ، مثلا ، يمكن المعاقبة على جرم ارتكب عن علم ويعرض في الوقت نفسه شخصا آخر لخطر الموت أو لأذى جسماني خطير بغرامة تصل إلى ٠٠٠ ٢٥٠ من دولارات الولايات المتحدة أو بالحبس لمدة تصل إلى ١٥ سنة . وإذا كان الجاني منظمة تزيد الغرامة إلى حد أقصى يبلغ مليون دولار .

٣ - اتجاهات جديدة في تشريعات الجريمة البيئية

٢٩ - اضطلع عدد متزايد من البلدان في الآونة الأخيرة بإصلاح التشريعات القائمة . وتتراوح هذه الإصلاحات بين تعزيز التشريعات البيئية ، أو جمع كل الجرائم البيئية في باب واحد من قانون قائم بالفعل ، ووضع تشريعات جديدة تتناول الجريمة البيئية دون غيرها .

٣٠ - وأفادت النمسا أن مشروع القانون المقدم من الحكومة والخاص بقانون تعديل قانون العقوبات لسنة ١٩٩٦ ، والمعروض على البرلمان لدراسته ، يتضمن مقترحات خاصة بتعديل الأحكام المتعلقة بالبيئة الواردة في قانون العقوبات . والأهداف من ذلك هي : استحداث حكم جنائي جديد لمقاومة تحركات المواد الخطرة الضارة إيكولوجيا عبر الحدود (وهو ما أطلق عليه "سياحة النفايات") ، وذلك لفصل الجرائم المتعلقة بمعالجة النفايات الضارة إيكولوجيا وتشغيل المنشآت الصناعية على نحو ضار إيكولوجيا ، وإضافة تدهور نوعية الهواء ، وكذلك النص على سلوك مهمل محدد يتعلق بمعالجة النفايات على نحو ضار إيكولوجيا .

٣١ - وفي بيلاروس ، تستعرض الحكومة في الوقت الراهن مشاريع قوانين بخصوص حماية عالم النباتات والمياه واستخدامها ، وكذلك الجو والأرض ، بما في ذلك أحكام تنص على زيادة العقوبات الجنائية المفروضة على أنشطة ضارة بالموارد الطبيعية .

٣٢ - وكلّفت وزارة العدل في البرازيل مؤخرا مجموعة من الخبراء لصوغ مشروع قانون بيئي وطني . ووضع الخبراء تشريعا شاملا يغطي جرائم ترتكب في حق كل أجزاء البيئة مثل التربة ، والمياه ، والهواء ، والحياة النباتية والحيوانية ، والمتنزهات الوطنية ، والآثار والمواقع التاريخية ، ومناطق المناظر الطبيعية . وينص مشروع القانون على غرامات وعلى الحبس لمدة تصل إلى أربع سنوات ، ويمكن تشديد العقوبة في ظروف معينة . وينص أيضا إضافة إلى ذلك على جزاءات بديلة مثل الخدمة المجتمعية ، وإلغاء التراخيص والتصاريح ، ووقف الأنشطة ، وتحديد الإقامة ، ومصادرة الممتلكات القيِّمة . ويتضمن أيضا حكما يقضي بمسؤولية أشخاص مثل المشرفين الإداريين ومراجعي الحسابات والمديرين المسؤولين عن جرائم بيئية ارتكبت بعلمهم أو بعلمهم المفترض . وعلاوة على ذلك ، يعاقب الشخص الاعتباري إذا ارتكبت المخالفة تنفيذا لقرار من ممثله القانوني أو موظفيه لمصلحة هذا الشخص الاعتباري أو لصالحه . وينص إضافة إلى ذلك على عقوبات خاصة تنطبق على الأشخاص الاعتباريين ، مثل وقف النشاط ، والمصادرة ، والمنع من التعاقد مع هيئة عامة ، وفقدان الإعانات ، وإغلاق العمل التجاري ، وتمويل برامج ومشاريع بيئية ، وتصفية الشخصية الاعتبارية . ويجري المجلس الوطني تحليلا لمشروع القانون هذا .

٣٣ - أنشأت كولومبيا لجنة لاستعراض التشريع البيئي في عام ١٩٩٣ ، من أجل استعراض التشريع الجنائي البيئي الساري المفعول واستحداث إجراءات لتوجيه عملية إصلاح قانون العقوبات في هذا المجال . وقدم في الوقت نفسه مشروع قانون بشأن إصلاح قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في حق الموارد الطبيعية والبيئة . وتدرس اللجنة مشروع القرار هذا في الوقت الراهن ، كما أتاحت تعليقات لوزارة البيئة كي تنظر فيها . ويستلزم إصلاح القانون الجنائي البيئي في كولومبيا التركيز لدى صوغ السياسة العامة التشريعية على مدى فعالية القانون الجنائي كوسيلة للضبط الاجتماعي ، ويقضي بأن تشكل السياسة العامة التشريعية أساسا لتصنيف الأفعال الإجرامية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لفقه القانون ومبادئ الشرعية والعناصر المعيارية الداخلة في متن القانون . وعلاوة على ذلك ، ينبغي النظر إلى السياسة العامة الجنائية على أنها إجراء علمي يسمح بالتحليل الانتقادي لإمكانيات وحدود القانون الجنائي في معالجة أحد مجالات الجريمة العامة . وينطوي الإصلاح في هذا المجال على تصنيف البيئة المحمية قانونا على نحو منظم وعلى انفصال . وترد الجرائم المعنية في الوقت الراهن في قانون العقوبات في الباب الخاص بالجرائم التي ترتكب ضد النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لأن البيئة المحمية قانونا تعتبر مجرد وسيلة من وسائل الإنتاج .

٣٤ - ويمر مشروع القانون البيئي الإسرائيلي لسنة ١٩٩٦ حاليا عبر عملية التشريع في البرلمان . ويمنح مشروع القانون وزير البيئة مزيدا من السلطات لفرض شروط على التراخيص وإصدار أوامر التوقيف الإداري ، كما يوسِّع سلطات القضاء في إصدار أوامر الأداء ، ويفرض مسؤولية شخصية على مديري الشركات ، كما يزيد إلى حد كبير الغرامات ومدد الحبس بحيث تصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى ، ويخضع الدولة وهيئاتها لالتزامات القوانين الجاري تعديلها .

٣٥ - وعرضت حكومـــة المكسيك مؤخرا سلسلة من الإصلاحات التشريعية على كونغريس المكسيك العام ، كان من بينها تعديلات لقانون التوازن الإيكولوجي العام وحماية البيئة ، وقانون الحراجة ، وقانون الصيد الاتحادي ، وقانون العقوبات . ويوضح مشروع الإصلاح أن فئة الجرائم الخاصة قد ألغيت وأدمجت تحت باب واحد من قانون العقوبات عنوانه "الجرائم البيئية" ، وذلك لتجميع الجرائم البيئية على نحو منظم . وحددت فئات إضافية من الجرائم من أجل حماية الأصول القانونية التي لم يشملها القانون الجنائي قبل ذلك . ومن بين طائفة المصالح المتنوعة التي تحظى بالحماية بموجب مشروع الإصلاح الموارد الطبيعية ، والمناظر الطبيعية والأنواع المعرضة للانقراض . وإضافة إلى ذلك ، يتيح مرسوم الإصلاح إمكانية تطبيق جزاءات إضافية ، مثل وقف أشغال البناء أو تعديلها أو هدمها ، وأعمال من أجل إصلاح النظم الإيكولوجية أو المناظر الطبيعية ، وإعادة النفايات الخطرة أو أصناف من النباتات والحيوانات المهددة أو المعرضة للانقراض إلى بلدها الأصلي .

جيم - مبادرات من أجل إنفاذ التشريعات البيئية

٣٦ - في بيلاروس ، تعمل وزارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة على توسيع نطاق التعاون الدولي في ميدان حماية البيئة . فدرست التجارب الدولية وأجرت تحليلا لمدى انطباقها ، كما رصدت امتثال البلد لالتزاماته بموجب الاتفاقات الدولية في مجال حماية البيئة .

٣٧ - والفاعلون الرئيسيون في شيلي في ميدان حماية البيئة هم الدولة ، وأوساط الأعمال التجارية ، والمنظمات البيئية غير الحكومية ، والأحزاب السياسية ، والقوات المسلحة . وتركز أنشطة الدولة على إعداد إطار مؤسسي لمعالجة المسائل البيئية ولضمان التوافق بين التنمية الاقتصادية وحفظ البيئة . ويتجسد التقدم المحرز فـــي هذا الميدان في إصدار قانون البيئة لسنة ١٩٩٤ ، وإنشاء لجنة البيئة الوطنية ، وصوغ الأحكام التنظيمية الأساسية اللازمة لتنفيذ السياسة العامة البيئية وفقا لهذا القانون ، وتنفيذ برنامج لانعاش البيئة . وتعلق الأمر بأوساط الأعمال التجارية بسبب اللوائح البيئية التي تفرضها مختلف الأسواق الدولية المستهدفة على صادراتها من الموارد الطبيعية . واضطلعت القوات المسلحة بمجموعة مـــن المبادرات فـــي هذا الميدان ، ذلك لأن دستور شيلي أسند إليها حقوقا وواجبات تتعلق بحماية البيئة ، وحفظ التراث البيئي للبلد ، والحفاظ على بيئة خالية من التلوث ، وحفظ الطبيعة .

٣٨ - وأفادت كولومبيا بأنه منذ عام ١٩٩٥ تنظم وزارة البيئة ، بالتعاون مع مدرسة علم الإجرام وعلوم الطب الشرعي التابعة لمكتب النائب العام الوطني ، سلسلة من حلقات التدريب حول البيئة ، وهي مخصصة للقضاة وأعضاء النيابة على مستوى المناطق . وتهدف هذه التجربة الأولى إلى رفع مستوى الدراية بالموضوع عند أعضاء الهيئة القضائية ، فتسهم بذلك في تعزيز منع الجريمة البيئية والتحكم فيها على مختلف المستويات المعنية . والغرض النهائي الذي تسعى وزارة البيئة إلى تحقيقه في هذا الصدد هو إنشاء هيكل للدعم النظري والعملي ، بالتعاون مع وزارة العدل والقانون وغيرهـــا من السلطات المختصة في القطاع القضائي ، مما يسمح بوضع سياسة عامة لمكافحة الجريمة البيئية ، بغية تعزيز دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، مع تعزيز التدابير الإدارية في الوقت نفسه .

٣٩ - وفي قبرص ، يترك عادة إنفاذ القانون الجنائي البيئي للسلطات الحكومية المسؤولة عن حماية البيئة . وهناك مع ذلـــك إمكانية الملاحقة القانونية الخاصة من جانب الأفراد والمجموعات المهتمة بالبيئة ، ويمكن ممارسة ذلك بموافقة المحامي العام . وفي السنوات الأخيرة شددت العقوبات التي تفرض على ارتكاب الأفعال الإجرامية ذات الصلة . وإضافة إلى ذلك ، يصحب في بعض الأحيان العقوبات المنصوص عليها أمر بتنظيف البيئة . وهذا المزيج من العقوبات فعـّال للغاية ، حيث أنه بالإضافة إلى معاقبة مرتكب التلويث ومن ثم ردعه وغيره عن ارتكاب أفعال أخرى تسبب التلوث ، تصلح أيضا ما ارتكب فعلا من ضرر .

٤٠ - تضطلع غواتيمالا في الوقت الراهن باعتماد لوائح تنظم الحدود المسموح بها لتلوث الهواء والمياه والتربة ، والتلوث بالضوضاء .

٤١ - وفي الهند ، أنشئت خلايا خاصة وفرق عمل تابعة للشرطة وهيئات أخرى معنية بإنفاذ القانون من أجل إنفاذ القوانين البيئية بصرامة . وتحري الجرائم البيئية . ويعمل تدخل الهيئة القضائية وكذلك عدد الجرائم البيئية المبلغ عنها على ردع مختلف الصناعات التي تصنع موادا خطرة عن ارتكاب التلويث وإلقاء الفضلات السائلة والمخلفات الصناعية غير المعالجة . ويمنح تصريح بيئي للمشاريع بعدما تدرسها لجان معنية بالتقييم البيئي . وتبذل كل الجهود الممكنة منذ تجربة حادث التسمم بالغاز في بوبال لإشراك الجمهور والمجتمعات المحلية والخبراء في إجراءات منح التصاريح .

٤٢ - أفادت إسرائيل بأنه على مستوى الإشراف الجنائي توجد "دورية بيئية" جيدة التجهيز قادرة على التحـــرك بسرعة ، تتألف من أفـــراد مدربين مخولة لهم سلطات ضباط الشرطة ، وهي تابعة لوزارة البيئة . وتدير الوزارة كذلك بعض الوحدات الإشرافية المتخصصة في مجالات محددة ، مثل التفتيش البحري وتفتيش السواحل ورصد المواد السامة . وهناك هيئات أخرى مثل هيئة المحميات الطبيعية وهيئة الصرف ومختلف الوزارات تتولى هي الأخرى أعمالا إشرافية وتسهم بشكل مباشر وغير مباشر في إنفاذ المسائل البيئية ، وذلك كجزء مما أطلق عليه "الشرطة الخضراء" . وعلاوة على ذلك ، توجد لدى السلطات المحلية بنية أساسية إشرافية خاصة بها ، ويتبعها آلاف من المفتشين الذين يؤدون دوراً بالغ الأهمية في الإشراف على تراخيص الأعمال التجارية وإنفاذ القوانين البلدية . ولا تشترك الشرطة الإسرائيلية في إنفـــاذ القوانين البيئية إلا في حدود ضيقة ، ويرجع ذلك ضمن أسباب أخرى إلى نقص عدد العاملين بها . أما السبب الرئيسي فهو أن إنفاذ التشريعات البيئية لا يحظى إلا بمستوى منخفض للغاية من الأولوية . وإضافة إلى ذلك تجدر ملاحظة افتقار الشرطة إلى المهارات المهنية اللازمة فيما يتعلق بالمسائل البيئية . ولذلك يتولى عموما دور إنفاذ القانون البيئي اختصاصيون بيئيون جرى تدريبهم ومنحهم سلطات ضباط الشرطة ، بدلا من ضباط الشرطة . ويجند الجمهور أيضا ضمن جهود إسرائيل من أجل تعزيز إنفاذ القوانين البيئية وزيادة عدد المشتركين في هذه العملية . وجاء ابتكار قبل بضعة سنوات في مجال إجراءات إنفاذ القانون في إسرائيل ، وذلك بتعيين أفراد من الجمهور للعمل بصفة "أمناء نظافة" . ويشترك هؤلاء المتطوعون بفاعلية في إنفاذ قانون المحافظة على النظافة ، وذلك برفع شكاوى ضد مخالفي القانون . ويمنح القانون هؤلاء المتطوعين سلطة مطالبة الأشخاص الذين خالفوا القانون - في نظرهم - بأن يبرزوا ما يثبت هويتهم . وتكون هذه الشكاوى أساسا لإقامة دعوى فيما

بعد تتعلق بجرم يعاقب عليه بالغرامة . وجرى تجنيد أكثر من ٠٠٠ ١٢٠ من "أمناء النظافة" حتى نهاية عام ١٩٩٥ ، وتنظر المحاكم فيما يقرب من ٠٠٠ ١٠ دعوى في السنة بفضل أنشطتهم ، إلى جانب القيمة التربوية والوقائية لهذا النشاط العام الواسع الانتشار . وإضافة إلى ذلك ، تعقد وزارة البيئة ، قبل اللجوء إلى المحكمة ، جلسة استماع تعرض في أثنائها تفاصيل القضية على المشتبه فيهم ، ويطالبون بالإجابة عليها وتفسير أسباب مخالفتهم ، واقتراح الخطوات العلاجية التي يعتزمون الاضطلاع بها. وتجري الملاحقة القضائية الفعلية في إطار النظام الجنائي العام ، حيث يندر أن يتناول نظام الادعاء الحكومي القضايا البيئية بسبب الافتقار إلى كل من الموارد والوعي ، مثل الشرطة . ونتيجة لذلك لجأت الوزارة إلى خدمات شركات قانونية خاصة يخول لها المحامي العام سلطة تمثيل الدولة في إجراءات الدعاوى الجنائية . وتمول هذه الخدمات القانونية من ميزانية خاصة ، تعتمد لملاحقة جرائم تلويث البيئة أو من أموال مستمدة من الغرامات التي تحصل من مخالفة قوانين معينة . غير أن المعاقبة بغرامة مالية ضعيفة أكثر مما ينبغي في حالات معينة ، وتكون وصمة الحكم الجنائي أقوى مفعولا . وهناك جانب آخر من السياسة العامة التي تتبعها الوزارة فيما يتعلق بالملاحقة وممارستها في هذا الصدد ، ألا وهو أنه عندما تقام إجراءات قانونية ضد إحدى الشركات أو الهيئات ، تتخذ أيضا تدابير اعتيادية على أساس شخصي ضد أحد الأفراد الذين يشغلون منصبا عاليا فيها . وإضافة إلى ذلك ، تعد وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة العدل اقتراحاً سوف يكون من شأنه رفع مستوى الغرامات التي تفرض على مخالفة كل القوانين البيئية تقريبا .

٤٣ - أفادت المكسيك بإسهاب بخصوص سياستها الإيكولوجية العامة ، الواردة في برنامج البيئة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، والتي تتضمن تدابير بيئية سوف تشرع على أساس قطاعي ، ومن والمتوخى أن يواصل تنقيح التشريع وتطبيق الجزاءات والضمانات . وسوف تتناول إحدى المؤسسات القانونية التي سيجري تطويرها بمزيد من السرعة في السنوات القليلة القادمة المسائل المتعلقة بالمساءلة البيئية . وسوف يتعين على قانون البيئة ، وكذلك التشريعات البيئية الأخرى أن تعتمد على هذا المبدأ كي تكون فعّالة ، كما سيتعين على الشركات أن تدرك أن إنفاذ القوانين البيئية سوف يزيد من المساءلة الإدارية والمدنية والجنائية في المستقبل .

٤٤ - وأفادت أسبانيا بخصوص مبادرات لمكافحة التلوث البحري ، ومن بينها مراقبة النقل البحري للمنتجات الملوثة التي قد تكون ذات أثر على البيئة ورصده ؛ والوقاية من التلوث من السفن ؛ ورصد ومراقبة النفايات الصناعية أو المخلفات من السفن ؛ والمشاركة الفعّالة في تنفيذ خطط محددة للسلامة البحرية في كل الموانئ ، مع مراعاة الأحكام النافذة المفعول حاليا ، بما فيها أحكام اللائحة الوطنية لقبول السلع الخطرة ومناولتها وتخزينها في الموانئ .وفيما يتعلق بالسلع الضارة والخطرة تكفل الإدارة البحرية الاسبانية التابعة للحرس المدني سلامة تخزين ورصد مثل هذه السلع داخل مرافق الموانئ والمراسي ، عملاً بالتشريع الخاص بالمناولة والشحن والتفريغ . وإضافة إلى ذلك ، تتعاون الإدارة البحرية مع سائر السلطات والهيئات فيما يختص بحماية البيئة البحرية ، امتثالاً للتشريع الخاص بالتلوث الذي يحدث في البحر .

٤٥ - وفي الولايات المتحدة تضطلع وزارة العدل بمبادرة مستمرة من أجل إقامة علاقات عمل فعّالة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وأفرع الحكومات المحلية . واتخذت هذه المبادرة شكل المشاركة في فرق عمل للإنفاذ الجنائي على مختلف المستويات ، وكذلك العمل إلى جانب لجان تنسيق محلية معنية بإنفاذ القانون . وتنطوي المبادرة أيضا على جهود ترمي إلى تزويد العاملين في مجال الإنفاذ على صعيد الولايات وعلى الأصعدة المحلية بتدريب خاص بالجرائم البيئية . وكانت هذه المبادرة بالغة الأهمية لأن الكثير من القوانين البيئية يتطلب التنفيذ المشترك أو الموازي . وسوف يسمح التنسيق الناجم عن هذه المبادرة بزيادة فعالية استخدام موارد الإنفاذ الجماعية دون ازدواج ، مما يحقق مد هذه الموارد المحدودة إلى أقصى حد ممكن . وفيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية الحالية ، بما فيها المبادرات التي تنفذ في إطار لجنة أمريكا الشمالية للتعاون البيئي ، تضطلع الولايات المتحدة بجهود تعاونية مع مسؤولين عـــن إنفاذ القانون الاتحادي في كل من كندا والمكسيك بشأن إنفاذ القانون الجنائي من أجل حماية البيئة .

دال - معلومات إحصائية عن مدى الجريمة البيئية

٤٦ - قدمت النمسا جدولا يحتوي على بيانات تفصيلية عن أحكام الإدانة الصادرة بخصوص الجرائم البيئية المرتكبة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ . ويطابق مجموع عدد أحكام الإدانة الخاصة بجرائم بيئية (١٩ حكما بالإدانة) ، بعد مرور سبع سنوات على سريان القانون الجنائي البيئي ، متوسط الأرقام للسنوات السابقة . وكانت أكبر نسبة من الجرائم راجعة إلى إهمال ، كما كانت الحالة قبل ذلك . غير أنه ينبغي أن لا يغفل ، في ظروف معينة ، أن إقامة الدعوى الجنائية من جانب السلطات القضائية ربما تكون قد أسهمت في تكثيف جهود السلطات الإدارية المعنية من أجل تشجيع تدابير الإصلاح وعلاج الضرر البيئي حتى في حالة عدم فرض عقوبة بعد ذلك . وعلى ذلك ينبغي أن لا تقتصر كفاءة القانون الجنائي البيئي على مجرد عدد أحكام الإدانة ، بل يجب دائما أن ينظر إليها بالاقتران بالقانون الإداري البيئي والقانون الجنائي البيئي . ووفقا لتقييم إحصائي داخلي أجرته وزارة العدل الاتحادية ، سجل ما بلغ مجموعـــه ٥٦١ مـــن البلاغات الجنائية المتعلقة بجرائم جنائية بموجب قانون العقوبات عند المدعي العام . وحفظت ٤٢٥ قضية من القضايا التي نظر فيها أو أوقفت الإجراءات المتعلقة بها مؤقتا أو نهائياً .

٤٧ - وأفادت غواتيمالا أن المدعي العام كان ينظر في ٢٧ قضية ، كانت ٢٥ قضية منها خاصة بجرائم تتعلق بالغابات ، وواحدة بحرائق الغابات ، وواحدة خاصة بحماية الحيوانات . وتلقي مكتب المدعي العام ٢٠ بلاغا آخر عن جرائم تتعلق بالغابات ، و ٣١ بلاغاً بخصوص تلوث المياه ، وبلاغاً واحدا بخصوص حرائق الغابات .

٤٨ - وفي الهند بدأ مؤخرا جمع معلومات من أجل إعداد إحصاءات عن الجرائم المرتكبة ضد البيئة .

٤٩ - وأجابت إسرائيل أن عدداً قليلاً فقط من القضايا الإدارية التي نظر فيها وصل إلى مرحلة الملاحقة الجنائية ووجب إحالتها إلى المحكمة . وبلغ مجموع هذه القضايا خلال عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ٢٠ قضية متعلقة بتلويث موارد المياه و ١٥ قضية متعلقة بانتهاك شروط تراخيص أعمال تجارية أو تصاريح خاصة بمواد خطرة . وتناولت إحصاءات مختلفة الملاحقة في مجالي النفايات الصلبة وإلقاء الفضلات ، نتيجة لنشاط أمناء النظافة والدورية البيئية ، التي توقع نحو ٠٠٠ ١٠ غرامة في السنة . ونظرت غالبية القضايا البيئية في المحاكم الجزئية والمحلية ، إلا أن بعض القضايا نظرت على مستوى محاكم المناطق والمحكمة العليا .

٥٠ - أشارت اليابان إلى أنه تمت تسوية ٤٧٦ ٥ قضية متعلقة بمخالفة الأحكام الجنائية الواردة في التشريع الوطني الخاص بحماية البيئة ، بمعرفة مكتب المدعي العام خلال عام ١٩٩٥ . وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ، أدين ١٦٠ من المتهمين في محاكمات رسمية أمام المحاكم الابتدائية . وكانت غالبية هذه القضايا متعلقة بمخالفة ، قانون التخلص من المخلفات والنظافة العامة ، حيث شكل إلقاء المخلفات غير المشروع ٧٥ في المائة منها . وكانت أكثر العقوبات شيوعاً هي الحبس مع وقف التنفيذ .

٥١ - وفي المكسيك ، اشترك مكتب المحامي العام الاتحادي لحماية البيئة منذ إنشائه في عام ١٩٨٢ في النظر في ١١٥ شكوى قدمت إلى إدارة الملاحقة الوطنية بشأن طائفة متنوعة من الجرائم البيئية ، على أساس قانون العقوبات الساري مفعوله في الوقت الراهن . ويشكل ذلك أكثر من ثلاث شكاوى في الشهر في المتوسط ، ويجري النظر في ٨٨ قضية في الوقت الراهن .

٥٢ - ولاحظت اسبانيا أن الإدارة البحرية التابعة للحرس المدني قد أقامت ٢٣٧ دعوى بخصوص جرائم ينص عليها قانون التلويث البحري ، وذلك منذ إنشائها في عام ١٩٩٢ حتى آب/أغسطس ١٩٩٦ . وكانت ١٢٢ من هذه الدعاوى متعلقة بجرائم ينص عليها قانون السواحل ، وكانت خمسة منها متعلقة بجرائم عامة في حق الإيكولوجيا والبيئة . وإضافة إلى ذلك ، أقيمت دعاوى خاصة بخمس جرائم ضد البيئة ، عملاً بالقانون الجنائي . وقدمت دائرة حماية البيئة التابعة للحرس المدني بيانات عن جرائم بيئية أبلغ عنها من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦ ، وتفيد بأن هناك زيادة مطردة في عدد الدعاوى المتعلقة بمسائل بيئية ، وبلغت ذروتها في عام ١٩٩٥ ، حيث سجلت ٥٣١ ٩٠ قضية .

٥٣ - قدمت الولايات المتحدة معلومات عن عناصر مختلفة من القضايا الجنائية عن السنوات المالية ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ ، بما في ذلك رفع الدعاوى ونتائجها ، ومعدلات الحبس والوضع تحت المراقبة والإدانة . وقسمت البنود إلى جرائم بيئية وجرائم تتعلق بالحياة البرية . ويتراوح مجموع المبالغ التي سددها المتهمون للتنظيف وفي الغرامات والتعويض وخلاف ذلك بين نحو ٢٢ مليون دولار في المتوسط في الأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وأكثر من ١٦٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢ . وفي حين أن نسبة الأحكام بالوضع تحت المراقبة كانت أعلى بكثير في الأعوام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ مقارنة بالأحكام

بالحبس ، تقلصت الفجوة بينهما في عام ١٩٩٤ . وكان متوسط معدل الإدانة ٨٧ في المائة تقريباً خلال السنوات المذكورة .

هاء - إمكانية إنشاء آلية ملائمة لتطبيق القانون الجنائي في حماية البيئة

٥٤ - رحبت النمسا بالمبادرات الدولية الرامية إلى تحسين تبادل المعلومات وتقييم مدى فعالية النصوص الجنائية المتعلقة بحفظ الموارد الطبيعية . وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون العقوبات التي يمكن أن تفرض على الجناة المحتملين محكومة بالقانون الجنائي الإداري أو بنظام العدالة الجنائية ، فقد رأت أنه لا ريب في أن الجزاءات الجنائية لها أثر رمزي أكثر قوة ، وخاصة في حالة عدم فرضها . ومع ذلك ، لا بد أن تعتمد مثل هذه الجزاءات على مفهوم يتفق عليه للتعقل ، ونادرا ما تكون هذه هي الحالة بالنسبة إلى القضايا البيئية ، وخاصة عندما ينطوي الأمر على اتهامات مثل السلوك المهمل . ومع ذلك ، في حين أنه يصح القول عموما إنه ينبغي الاقتصاد قدر الإمكان في الاستعانة بأدوات القانون الجنائي ، لا بد من إدراك أن هناك بعض الجرائم ، خاصة في قطاع البيئة ، يبدو أن الجزاءات المتاحة في ظل القانون الإداري لم تعد كافية لضمان كفاية المعاقبة عليها ، بالنظر إلى جسامة مثل هذه الجرائم . وفيما يتعلق بإمكانية إنشاء آلية ملائمة لتطبيق القانون الجنائي لحماية البيئة ، أكدت النمسا أن وظيفة القانون الجنائي المتصل بالبيئة ليست إلا وظيفة فرعية ضمن الطائفة المتنوعة الشاملة من القوانين والسياسات البيئية . ومن ثم يمكن التوقع أساسا بأن يأتي أي تحسن جديد في المستوى الحالي لحماية البيئة من تطورات جديدة في القانون البيئي الإداري ، نظرا إلى أن مختلف التقسيمات البيئية سوف تستغل وتستخدم دائماً لأغراض اقتصادية ، وبالتالي لا يمكن أن تحظى إلا بقدر محدود من الحماية . وفي حين أنه يصح القول إن أي إنفاذ للقانون الإداري البيئي يتوقف إلى حد ما على إدراك عام بأنه لن يكون هناك أي تسامح في حالة عدم الامتثال للقواعد القانونية ، ينبغي أن لا يطبق القانون الجنائي إلا كمرجع نهائي ، كما ينبغي أن يكون قاصرا على أقصى حالات الضرر البيئي . ومن وجهة نظر عامة ، ينبغي أن لا تتضمن المسائل التي يلزم النظر فيها في هذا الإطار مسألة مدى انطباق القانون الجنائي وحسب بل أن تتضمن كذلك كل المساهمات الممكنة من القانون الإداري والقانون المدني (قانون المساءلة البيئية) ، إضافة إلى وضع تدابير وقائية وإشرافية ملائمة .

٥٥ - ووافقت قبرص على تطوير القانون الجنائي من أجل حماية البيئة وفقاً للمعايير الدولية ، وعلى إنشاء محكمة دولية للمسائل البيئية لكفالة مراعاة تلك المعايير .

٥٦ - وأشارت فنلندا إلى أن عدداً من المحافل الدولية أبرز مؤخراً مسألة التنفيذ الوطني للاتفاقيات الدولية البيئية . وقد اقترح في مواقف عديدة أنه يكون من الأجدر أن يحسن تنفيذ الاتفاقيات القائمة ، بدلا من الشروع في صوغ اتفاقيات جديدة . وقالت إنه يبدو أن تكثيف دور القانون الجنائي في حماية البيئة مناسب في هذا السياق . وفيما يتعلق بإنشاء محكمة دولية للشؤون البيئية ، أعربت فنلندا عن رأي مفاده هو أنه بينما قد تظهر قضايا جنائية ذات أثر عبر وطني يبرر ملاحقتها أمام

محكمـــة دوليـــة ما ، سوف تكون المشاكل من الناحية العملية متشعبة إلى حد يمكن أن يصل إلى الشك في جدوى الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة دولية . وإضافة إلى المشاكل العامة المتصلة بمحكمة جنائية دولية ، تجعل الفوارق المادية بين قوانين البيئة في مختلف البلدان سماع القضايا البيئية دولياً أمراً عسيراً ، خصوصا فيما يتعلق باختيار القانون . ورأت أنه من المهم في المرحلة الحالية متابعة ما أحرز من تقدم في الجهود الهادفة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية ، وهي مسألة جرى التخطيط لها بالفعل منذ وقـــت طويـــل ، قبل الشروع في جهود من أجل إنشاء محكمة دولية خاصة للنظر في الشؤون البيئية . وقالت فنلندا أنها تؤيد مع ذلك الجهود التي تستهدف تكثيف دور العدالة الجنائية من أجـــل حمايـــة البيئة . وعلى الصعيد الدولي ، يمكن تأييد تكثيف دور العدالة الجنائية بطريقتين مختلفتين ، هما بالتوصية بأن تسن الدول قوانين بشأن الجرائم البيئية ، وبإدخال أحكام خاصة بإلزام الدول بوضع جزاءات عقابية تضمن التنفيذ الفعّال لأحكام معينة في الاتفاقيات البيئية الدولية .

ثانيا - معلومات واردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات دولية حكومية وغير حكومية أخرى

ألف - منظومة الأمم المتحدة

١ - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٥٧ - في حين أن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات قد ركزت على بعض جوانب المسائل البيئية ، فهي لم تستحدث أنشطة تتعلق بدور القانون الجنائي في حماية البيئة .

٥٨ - وتحتفظ إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بمعلومات عن القوانين الوطنية ، والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وقانون الدعوى ، ومنشورات عن دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، وكذلك بقائمة بالمنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان .

٥٩ - وأفادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأنه تسند أهمية خاصة في مختلف قرارات اللجنة والبيانات الوزارية لا لصوغ الصكوك القانونية الإقليمية في ميدان البيئة وحسب ، بل وكذلك لأعمال المتابعة ذات الصلة . وخلال السنوات العشرين الماضية ، تم صوغ ثمانية صكوك دولية ملزمة قانونا ، وأربع اتفاقيات وأربعة بروتوكولات في اللجنة ، بشأن تلوث الهواء ، وتقييم الأثر البيئي ، والحوادث الصناعية ، والمياه العابرة للحدود . ورغـــم أن هـــذه الصكوك الدولية الملزمة قانونا لا تتضمن أحكاما جنائية في حد ذاتها ، فهي تحتوي على عناصر هامة مثل الاضطلاع بتدابير وقائية ودور الجمهور . واللجنة منكبة الآن على إعداد مشروع اتفاقية بشأن إمكانية الوصول إلى معلومات بيئية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة .

٦٠ - وتحتفظ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمجموعة كبيرة من التشريعات البيئية التي تتضمن أحكاما عقابية في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ويرد وصف لإنفاذ التشريعات البيئية في تقرير اللجنة عن حالة البيئة في آسيا والمحيط الهادئ لسنة ١٩٩٥ ، الذي لاحظت فيه زيادة الجزاءات خلال العقد المنصرم في أنحاء الإقليم . وكثر استخدام الجزاءات الإدارية في إنفاذ القانون البيئي ، وهي تحدد عادة في اللوائح التنفيذية . وهي تغطي عدم الامتثال لأوامر الحظر أو التصاريح أو المعايير والأوامر الإدارية أو انتهاكها ، وقد تؤدي إلى سحب التراخيص أو إلغائها ، وكذلك إلى غرامات إدارية وخلاف ذلك من عقوبات . وفي ظل نظم الإنفاذ الإداري يمكن أحيانا أن تفرض الهيئة التنظيمية نفسها العقوبات . وتتضمن الجزاءات العقابية في التشريعات البيئية التي صدرت خلال العقد المنصرم طائفة واسعة للغاية من الغرامات إضافة إلى الحبس . وتستخدم العائدات من الغرامات في بعض البلدان لدعم التكاليف الإدارية لتشغيل نظام لمراقبة التلوث . وفي بلدان أخرى يجوز للمحاكم أن تأمر باستخدام الغرامات لإصـــلاح الضرر الناجم عن التلوث . ومن ناحية أخرى ، يبدو أن الحبس عقوبة قصوى ، فيقـــل الحكم به إلا في القضايا المنطوية على انتهاكات خطيرة أو سافرة . وابتكرت الفلبين نهجا جذريا ، يتمثل في إنشاء هيئة للحكم في مسائل التلوث ، تنفرد باختصاص النظر في قضايا التلوث في البلد وإصدار الأحكام في شأنها . وعلاوة على ذلك ، أقرت المحكمة العليا في الفلبين في عام ١٩٩٣ أنه يجوز للمواطنين والمنظمات غير الحكومية رفع دعاوى قانونية من أجل حماية حق الأجيال الحالية والمقبلة في التمتع ببيئة نظيفة . ومن ناحية أخرى ، وقّعت استراليا على عدد من الاتفاقات الثنائيـــة تتعلق بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية ، وتتضمن كذلك المساعدة فيما يتعلق بالجرائم البيئية .

٢ - هيئات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى

٦١ - يتضمن برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عنصرا خاصا بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة . ويتعلق هذا العنصر بآثار السياسات واللوائح البيئية على إمكانية الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية .

٦٢ - أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بموجب ولايته تقدم "مبادرة بناء القدرات للقرن ٢١" ، التابعة لشعبة الطاقة المستدامة والبيئة ، مساعدة إلى عدد من البلدان في إطار برامجها الموسعة لبناء القدرات ، في استحداث أو تعزيز التشريعات البيئية . غير أن التركيز الأساسي يقع على أنشطة بناء القدرات ، وخاصة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عن طريق البرنامج المشترك بين المنظمتين والمعني بالقانون البيئي ، الذي ينفذ في سبعة بلدان افريقية من أجل تقوية قدراتها القانونية .

٦٣ - وينكب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ اتفاق لوساكا بشأن التعاون في عمليات الإنفاذ الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية (اتفاق لوساكا) ، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، ودخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ . واتفاق لوساكا تدبير تعاوني إقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية ، ويستهدف تقليل الاتجار غير المشروع بمختلف أنواع الأحياء البرية وإلى القضاء عليه في النهاية ، وذلك عن طريق إنشاء هيئات

لضمان وجـــود آليات فعّالة للإنفاذ الجنائي لقانون البيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء . وينشئ الاتفاق على المستوى الإقليمي فرقة عمل دائمة متعددة الجنسيات تتألف من مسؤولين عن إنفاذ القانون الوطني من كل من الأطراف ، وهي قادرة على العمل عبر الحدود لمكافحة الأنشطة الإجرامية التي ترتكب في مجال الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية . ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن كثب ، ضمن جهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاق لوساكا ، مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض ، وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية . ويعمل البرنامج بالاشتراك مع شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمانة العامة على وضع ترتيبات تعاونية في ميدان الجرائم البيئية . ويعتزم البرنامج والشعبة أن يتعاونا في تنفيذ اتفاق لوساكا ، وكذلك في مجال الامتثال للقانون البيئي الجنائي وإنفاذه على الصعيدين الإقليمي والوطني . وتتضمن مجالات التعاون المتوخاة توفير المساعدة القانونية في التحريات عبر الوطنية المتعلقة بالأحياء البرية ، ودورات تدريبية حول الجرائم البيئية مخصصة للمسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة ، ووضع تشريعات جديدة خاصة بالأحياء البرية . وأفاد البرنامج أيضا أنـــه يعالـــج مسألة الجرائم البيئية والإنفاذ في إطار برنامجه للمساعدة التقنية في مجال التشريع البيئي ، وذلك بتوفير الدعم التقني في صوغ التشريعات البيئية وكذلك القوانين القطاعية . وسيستمر احتواء القوانين الوطنية على أحكام عقابية ، مع إدراك عدد متزايد من البلدان أهمية دور القانون الجنائي في حماية البيئة . أما في إطار موضوع النشاط غير المشروع الذي يؤثر على البيئة بمعناه الواسع ، فقد اضطلع البرنامج بعدد من الدراسات والمبادرات في إطار إدارته لصكوك دولية مختلفة مثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها ، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض .

٦٤ - قدم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة موادا عن نظام معلومات القانون الخاص به ، الذي يتضمن قوانين ولوائح أخرى تتصل بالموضوع ، بالإضافة إلى مصنف مختار من المؤلفين في هذه المنطقة . وعلى سبيل المثال سنت بوليفيا قانون البيئة في عام ١٩٩٢ ، ويتضمن أحكاما خاصة بالجرائم البيئية ، تعتبر بموجبها أي أفعال تضر البيئة أو تسهم في إضرارها أو يحتمل أن تضرها جرما يعاقب عليه . وينص هذا القانون على غرامات وعلى الحبس لمدة تصل إلى ١٠ سنوات ، مع إمكانية التشديد في ظروف معينة . ويحتفظ المكتب الإقليمي للبرنامج بمعلومات عن قانون العقوبات المكسيكي وكذلك عن قانون العقوبات البيئي الفنزويلي لسنة ١٩٩٢ . والغرض من هذا القانون الأخير هو ، من ناحية ، "تعريف الأفعال التي تخل بالأحكام المتعلقة بحفظ البيئة والدفاع عنها وتحسينها باعتبارها جرائم ، وتحديد العقوبات الواجبة" ، ومن ناحية أخرى ، تحديد "تدابيرالتحوط والإصلاح والتعويض التي قد تنشأ منها" . فيحدد القانون ، مثلا ، عقوبات تفرض على الأشخاص الاعتباريين ، وهي تتألف أساسا من غرامات وحظر الأنشطة التي تسببت في تلوث لمدة تصل إلى ثلاث سنوات . وإضافة إلى ذلك ، نظم المكتب الإقليمي للبرنامج حلقة دراسية للبلدان الأمريكية حول المسؤولية عن الضرر البيئي ، وذلك في عام ١٩٩٥ بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة بورتوريكو ومؤسسة بورتوريكو لحفظ البيئة في سان خوان وتناولت موضوع المساءلة الجنائية عن أضرار البيئة .

٦٥ - ويستهل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في الوقت الراهن تنفيذ برنامج للتدريب في مجال تطبيق القانون البيئي . وسوف يركز هذا البرنامج على جوانب الإنفاذ ، ومن بينها الجزاءات الجنائية . ويشكل التعليم بالمراسلة أحد العناصر المركزية لهذا البرنامج ، إلى جانب حلقات عمل وحلقات دراسية متخصصة للمتابعة على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي ، مع أنشطة مختارة من أجل تقوية القدرات في مجال القانون البيئي على الصعيد الوطني . ويستهدف هذا البرنامج مساعدة المسؤولين الحكوميين وغيرهم في الإجراءات الوطنية الهادفة إلى تحسين إدارة البيئة من أجل التنمية المستدامة . وتركز مختلف الدورات التدريبية على إنفاذ القوانين واللوائح البيئية . وفي حين أنها تركز على التدابير الطوعية والحوافز لتشجيع الامتثال ، تعرض كذلك العقوبات الجنائية ، خاصة فيما يتعلق بالإضرار بالموارد البيئية عمدا وفي حالات الأفعال المنافية للقانون .

٦٦ - ونظمت جامعة الأمم المتحدة عددا صغيرا من برامج التدريب في مجال القانون البيئي الدولي . ويعتبر القانون الجنائي البيئي أحد المواضيع والجوانب البالغة الأهمية في تسيير أمور البيئة .

٣ - الوكالات المتخصصة

٧٦ - تتضمن جميع التشريعات التي تعدها منظمة الأغذية والزراعة من أجل الدول الأعضاء فيها في إطار مشاريع المساعدة التقنية أحكاما جزائية ذات صلة بحماية البيئة . وقد أعد المكتب القانوني بالمنظمة مبادئ توجيهية لتيسير اعتماد اتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الحفظ والإدارة الدولية ، المعتمد بمقتضى القرار ٩٣/١٥ لمؤتمر المنظمة في دورتها السابعة والعشرين ، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، وتيسير تنفيذ هذا الاتفاق على الصعيد الوطني . وتتضمن المبادئ التوجيهية النص على عقوبات من أجل تحقيق الامتثال الفعّال .

٦٨ - وأجرت منظمة الصحة العالمية بحثا متعمقا واسترجعت نصوصا قانونية اعتمدت خلال السنوات الخمس الماضية ، من بينها قوانين ولوائح من ١٨ من البلدان تحتوي على أحكام عقابية بشأن حماية البيئة . ووضح ملخص استنتاجاتها أن التشريعات البيئية مبعثرة في طائفة متنوعة من التشريعات التي تتناول العديد من المواضيع المختلفة . ففي عام ١٩٩٢ ، مثلا ، سنت الأرجنتين قانونا اقتصر على تناول النفايات الخطرة ؛ صدر قانون عمليات النقل (التلوث البحري) في كوينزلاند في استراليا ؛ وأصدرت بلجيكا قانونا خاصا بمنع التلوث البحري من السفن ؛ وأصدرت الجمهورية التشيكية قانونا بشأن حماية طبقة الأوزون ؛ وصدر قانون في استونيا بشأن حماية الشواطئ وسواحل وضفاف البحر والمياه العذبة ؛ وفي بليز صدرت لوائح بشأن حماية البيئة (الحد من الفضلات السائلة) . ونشرت النصوص في شكل ملخصات في مجلة المنظمة الربع سنوية ، "الملخص الدولي للتشريعات الصحية" .

٦٩ - وقدمت المنظمة الدولية للملاحة البحرية وثيقة عنوانها "حالة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري المودعة لدى المنظمة أو التي تكون المنظمة مسؤولة عن مهام الأمانة المتعلقة بها" . وأوردت هذه الوثيقة معلومات ذات صلة بمواضيع المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة ، بما فيها

تشريعات لضمان تنفيذها ، ومعلومات عن حالة تنفيذ الاتفاقيات الدولية على الصعيد الوطني . وأشير أيضا إلى المادة ٤ من اتفاقية منع التلوث من السفن لسنة ١٩٧٣ ، التي طلب فيها إلى الدول الموقِّعة أن تنشئ عقوبات بموجب قانون الحكومة أو الدولة التي تعمل السفينة تحت سلطانها ، حيثما وقعت المخالفة ، وبموجب قانون أي طرف وقعت المخالفة داخل اختصاصه القضائي .

٧٠ - وأكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن أي برنامج فعّال للتنظيم البيئي الصناعي يتألف من أربعة عناصر : المعايير ، التراخيص ، مراقبة الامتثال ، الإنفاذ . ويتضمن الإنفاذ عقوبات مدنية وجنائية . واقترحت المنظمة أنه ينبغي أن يدرك في أي مناقشة لمسألة الإنفاذ الجنائي أهمية التدابير التنظيمية التكميلية للسيطرة والتحكم .

باء - المنظمات الدولية الحكومية

٧١ - لاحظ كومنولث الدول المستقلة أن رؤساء حكومات الكومنولث قد وقعوا على اتفاق بشأن التعاون فيما يتعلق بالإيكولوجيا وحماية البيئة ، أنشئ بموجبه مجلس بيئي مشترك بين الدول يتبعه صندوق بيئي مشترك بين الدول ، ويديره لصالح تنفيذ برامج بيئية منسقة . واتفق أطراف الاتفاق على وضع وانتهاج سياسة منسقة بشأن المسائل المتصلة بالإيكولوجيا وحماية البيئة الطبيعية ، خصوصا إزاء مقتضيات السلامة والمعايير الخاصة بإعادة شحن الحمولات الخطرة والمشِعّة . ووافقت حكومات الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة على إبقاء اللوائح السارية المفعول في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، إلى حين اعتماد صكوك دولية أو صوغ صكوك موحدة جديدة .

٧٢ - وأفاد مجلس أوروبا أن لجنته التوجيهية المسؤولة عن الشؤون الجنائية ، أي اللجنة الأوروبية المعنية بمشاكل الجريمة ، قد اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ ، بعد قرابة خمس سنوات من العمل ، مشروع اتفاقية حماية البيئة بواسطة القانون الجنائي . وعرض مشروع الاتفاقية على اللجنة الوزارية لاعتماده ، ولكن لا تزال هناك بعض المسائل التقنية التي لم تحل بعد .

٧٣ - ونظمت المنظمة الدولية للهجرة مؤخرا ، بالاشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومجموعة السياسة الخاصة باللاجئين ، ندوة كان موضوعها نزوح السكان لأسباب بيئية والآثار البيئية الناجمة عن حركات النزوح الجماعية . وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الندوة هي اعتماد إعلان مبادئ يحدد إطارا للعمل الوقائي والتخفيفي والإصلاحي في المناطق المتدهورة بيئيا .

٧٤ - ولاحظت أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن رؤساء الدول والحكومات أكدوا في عام ١٩٩٤ استعدادهم لاتخاذ الخطوات اللازمة صوب تنفيذ مختلف الاتفاقيات والترتيبات الدولية المتصلة بحماية البيئة . وأعلنوا عزمهم على العمل مع المنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة ، لضمان الحفاظ على المعايير البيئية في منطقة المنظمة . وإضافة إلى ذلك ، كان التركيز الرئيسي لثلاث حلقات دراسية عقدتها المنظمة في السنتين الماضيتين على المشاركة العالمية والإقليمية في مجالات إدارة البيئية ،

والآليات المنظمة للبيئة ، ونقل التكنولوجيات المأمونة بيئيا ، والتعاون الدولي في حماية البيئة ، وترويج الإطار الاقتصادي والقانوني اللازم للتنمية المستدامة بيئيا .

جيم - المنظمات غير الحكومية

٧٥ - أفادت رابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي أن المكتبة القانونية في كلية الحقوق بجامعة جزر الهند الغربية قد وضعت قاعدة بيانات عن التشريعات البيئية في منطقة الكاريبي وتحتفظ بها . والكلية لديها كذلك برنامج مستمر يعنى بالقانون البيئي .

٧٦ - يتناول الكثير من المنظمات الأعضاء في جمعية أصدقاء الأرض مسائل قانونية ، إما فرادى أو سويا أو على مستوى شبكة المنظمات بأسرها . وكثيرا ما ينطوي ذلك ، إلى جانب البحوث ، على التأثير وتنظيم الحملات من أجل تحسين القوانين وزيادة فعالية إنفاذها أو مقاومة انتهاكات القوانين البيئية . فعلى سبيل المثال ، تنسق جمعية أصدقاء الأرض مشروعا معنيا بقطع الأشجار على نحو غير مشروع في أربعة من البلدان الاستوائية ، تتولى تنفيذها المنظمات الأعضاء المعنية في كل من هذه البلدان . وحيث أن هذا النوع من التنسيق جديد نسبيا في هذه المنظمة اللامركزية إلى حد ما ، لا توجد قاعدة بيانات مركزية .

٧٧ - وتجمع رابطة المحامين الدولية معلومات عن الإنفاذ الجنائي للقوانين البيئية في عدة بلدان . ففيما يتعلق بهولندا ، مثلا ، قيل إنه يمكن إنفاذ جميع المعايير تقريبا بواسطة الجزاءات الجنائية . وأهم الأدوات القانونية لإنفاذ التشريعات البيئية جنائيا هو قانون الجرائم الاقتصادية ، الذي ينص على عقوبات مثل الحبس أو الغرامات أو إغلاق المنشآت مؤقتا أو وضعها مؤقتا تحت إدارة حارس قانوني ، ونشر الحكم . ويمكن فرض تدابير إضافية ، منها إعادة الوضع إلى ما كان عليه أصلا وإصلاح الضرر والتجريد من المكاسب الاقتصادية الناتجة من الفعل الإجرامي . وفيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بالإنفاذ ، اعتمدت هولندا خطة بيئية وطنية في عام ١٩٨٩ . وعينت سلطات الحكومات المحلية أعدادا جديدة من المسؤولين عن الإشراف ، ووسعت قوة الشرطة ، وعين مدعي عام واحد على الأقل في كل دائرة قضائية لضمان إنفاذ القوانين البيئية . وهناك خطط تهدف إلى هيكلة التعاون بين السلطات الحكومية والشرطة ، وإنشاء أفرقة إقليمية معنية بالإنفاذ تكون مكلفة ، ضمن اختصاصات أخرى ، بتحري الأفعال الجنائية . ويوجد بالفعل هيكل خاص من هذا النوع يعنى بالجرائم البيئية الخطيرة . وفيما يتعلق بالإحصاءات ، حدثت زيادة سريعة في عدد القضايا الجنائية ، من ٠٠٠ ٤ قضية في عام ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ١٥ قضية في عام ١٩٩٥ . وفي ٨٣ في المائة من القضايا ، كانت العقوبة المفروضة هي الغرامة ، غير أنه يتزايد تعريض مرتكبي الجرائم البيئية لعقوبة الحبس . وتضاعفت الأحكام بالحبس من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٥ .

٧٨ - وفي عام ١٩٩٣ ، نشر المركز الدولي للبحوث والدراسات في علم الاجتماع والعقوبات والسجون دراسة شاملة معنونة "حماية البيئة وقانون العقوبات" . وغطت هذه الدراسة الموضوع من منظورات مختلفة ، من بينها التعاون الدولي وخبرة بلدان معينة ، كانت من بينها ايطاليا بشكل خاص .

٧٩ - ويحتفظ المجلس الدولي للقانون البيئي ، بالتعاون مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، بقواعد بيانات كبيرة ومجموعات من المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية والمؤلفات المتعلقة بالقانون البيئي . غير أن القانون الجنائي لا يمثل إلا جزءا صغيرا من هذه المجموعات ، حيث أنه لم يكن من أهم مرتكزات عمل المجلس الدولي . فعلى سبيل المثال ، لا توجد إحالات في مجموعة التشريعات إلا لنحو ٥٠ مفردة للقانون الجنائي ، ولا يتعلق إلا القليل منها على أحسن الفروض بالجريمة عبر الوطنية . وينطبق ذلك أيضا على المؤلفات . وتركز غالبية المواد على النهج الوطنية المتبعة حيال إنفاذ القانون البيئي بواسطة القانون الجنائي . ولا تظهر الجوانب عبر الوطنية إلا بالنسبة إلى القليل من المواضيع مثل شحن النفايات وتهريبها عبر الحدود انتهاكا لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض . ويبحث المجلس الدولي وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية سبل ضمان تبادل المعلومات بانتظام .

٨٠ - ويعد الاتحاد البرلماني الدولي كل عام وثيقة تبين حالة التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية في مجال البيئة ، ويوزعها على جميع البرلمانات الأعضاء فيه .

٨١ - ويحتفظ الاتحاد الياباني لرابطات المحامين بمعلومات عن دور القانون الجنائي في حماية البيئة في اليابان ، وهي تشمل مواضيع مثل إدارة النفايات وحماية الطبيعة . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ، قدم الاتحاد رأيه كتابة عن إصلاح مزمع تنفيذه للقانون الياباني الخاص بالتخلص من النفايات ، حيث طلب بأن تتضمن التنقيحات ، ضمن أمور أخرى ، تشديد العقوبات بما يكفل أثرا رادعا ، وإنشاء صندوق لإصلاح الأضرار البيئية ، وأحكاما تحمل مولدي النفايات مسؤولية الأضرار التي تلحق بالبيئة .

٨٢ - وتحتفظ الرابطة الدولية للمحامين الشبان بمجموعة من التقارير الشاملة من عدد من المحامين ، تتضمن معلومات عن دور القانون الجنائي في حماية البيئة في مختلف بلدانهم . فعلى سبيل المثال ، أفيد بأن رئيس الولايات المتحدة أعلن قانون الولايات المتحدة الخاص بالجرائم البيئية والإنفاذ ، غير أن هذا القانون لم يحظ بتصديق رسمي من الكونغرس حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . وإذا أصبحت هذه المبادرة قانونا ، سوف يتضمن أدوات جديدة وموسعة للإنفاذ يستعين بها المسؤولون عن التحريات البيئية والمدعون ، وسوف ينص على تنظيم التعاون بين الجهود التي تبذل على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات والجهات المحلية في مجال الإنفاذ الجنائي البيئي . ويتضمن الاقتراح كذلك أحكاما تنص على استعادة تكاليف التحريات والملاحقة الجنائية من الأشخاص المدانين بمخالفة أحد القوانين البيئية الاتحادية جنائيا ، أو بالتآمر على مخالفة مثل هذا القانون . ووضح استعراض أجري للأحكام البيئية الجنائية الصادرة مؤخرا والدفوع المتفق عليها أن الإنفاذ البيئي الجنائي

في الولايات المتحدة لا يزال يحظى بمرتبة عالية من الأولوية ويقضي بفرض عقوبات شديدة على المخالفين . فعلى سبيل المثال ، في قضية نظرت في عام ١٩٩٦ ، بلغ مجموع ما تم تحصيله في شكل مخالفات جنائية وجزاءات مدنية فرضت على إحدى الشركات وبعض من كبار مديريها ٢٢ مليون دولار بسبب ارتكاب مخالفات لقانون المياه النظيفة . وفرضت غرامات بلغت ١,٥ مليون دولار ، وهي العقوبة القصوى المسموح بها ، على إحدى الشركات بسبب ارتكاب مخالفات تتعلق بالتخلص من نفايات خطرة على نحو غير مشروع . وإضافة إلى ذلك ، حكم على الشركة بأن توضع تحت المراقبة لمدة خمس سنوات وألزمت بتزويد موظفيها بالتعليم في مجال البيئة .

ثالثا - التعاون الدولي

ألف - الدراسة التخصصية عن بناء القدرات

٨٣ - أعدت الشعبة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والقضاء "الدراسة التخصصية عن بناء القدرات في مجال الإنفاذ الجنائي لقانون البيئة" ، وذلك ضمن مبادرة بناء القدرات للقرن ٢١ التي يقود تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . والبرنامج مُنكب على دمج هذه الدراسة التخصصية مع أخرى عن بناء القدرات أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وذلك من أجل وضع مؤلف شامل في ميدان القانون البيئي وإنفاذه من حيث بناء القدرات . وسوف يحدد هذا المؤلف الجامع المجالات التي يمكن أن توضع فيها مشاريع عملية في ميدان الإنفاذ الجنائي للقانون البيئي وتنفيذ هذه المشاريع ، كمـــا يقترح العناصر التي يمكن أن تركز عليها أنشطة المساعدة التقنية ، مثل وضع التشريعات ، وإقامة المؤسسات ، وأدوات الإنفاذ ، والتدريب والتعليم .

باء - مشاريع التعاون التقني

٨٤ - جرى صوغ مقترحات مشاريع من أجل حماية البيئة بواسطة القانون الجنائي في البلدان النامية المتحدثة باللغة الانكليزية في منطقتي الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ ، حيث تواجه المنطقتان مشاكل بيئية خطيرة . ويعد نمو السكان ، والتوسع في السياحة ، والأنشطة الصناعية ، والإفراط في صيد الأسماك من بين أسباب هذه المشاكل . وهناك حاجة إلى مساعدة في وضع التشريعات الوطنية ، وتنفيذ القوانين التي سنت حديثا ، وإقامة الأطر المؤسسية اللازمة وكذلك نظام لتوزيع البيانات ، وتدريب المسؤولين عن الإنفاذ .

٨٥ - وتتوخى مقترحات المشاريع إنشاء نظام مقوم للقانون الجنائي يكون معدا كأداة فعالة لحماية البيئية ، وذلك عن طريق توفير المساعدة على كل من الصعيدين الوطني ودون الإقليمي . وتستهدف المشاريع تحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي : (أ) توفير المساعدة في إعداد مبادئ توجيهية جديدة للسياسات العامة وقواعد ولوائح جديدة ؛ (ب) توفير المزيد من المساعدة في إنشاء نظام لإصدار التراخيص البيئية وإنفاذه ؛ (ج) تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين التنفيذيين في الأجهزة الإدارية وأجهزة

إنفاذ القانون والعدالة الجنائية ؛ (و) وضع كتيب يحدد المعايير للممارسين ، إضافة إلى توفير المساعدة التقنية لإنشاء قاعدة بيانات لتخزين واسترجاع المعلومات ذات الصلة ؛ (و) تشجيع مشاركة جميع المواطنين المهتمين عـــن طريق تنفيذ أحكام تشريعية بشأن الحقوق البيئية وتوفير التعليم في مجال البيئة ؛ (و) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان في المنطقة المعنية .

جيم - قاعدة البيانات

٨٦ - أنشأت الشعبة قاعدة بيانات محوسبة تحتوي على جميع المعلومات المتاحة للشعبة ، عن موضوع القانون الجنائي فـــي حماية البيئية ، بما فيها التشريعات الوطنية ، والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، والمنشورات .

دال - قائمة الخبراء

٨٧ - وضعت الشعبة قائمة بالخبراء ، تضم ٢٠٠ خبير في ٥٤ من البلدان ، وذلك من أجل الحصول بصورة مستمرة على معلومات شاملة عن دور القانون الجنائي في حماية البيئة . ويقدم هؤلاء الخبراء بانتظام معلومات عن دور القانون الجنائي في حماية البيئة في مختلف بلدانهم ، وكذلك عن جدوى تنفيذ مشاريع التعاون التقني .

رابعا - الخلاصة والإجراء المطلوب من اللجنة

٨٨ - على القانون الجنائي أن يؤدي دورا حاسما في حماية البيئة . وتتضمن الاستجابة الشاملة والموزونة للجريمة البيئية تدابير إدارية ومدنية وجنائية . غير أنه في حالة مكافحة الجرائم التي تنطوي بشكل خاص على الاتجار غير المشروع بالمواد الخطرة والمواد النووية والأنواع المعرضة للانقراض ، ينبغي أن يكون القانون الجنائي هو الأداة الرئيسية التي يستعان بها ، نظرا لما للجزاءات العقابية من أثر رادع قوي ، من خلال تجريم أنماط معينة من السلوك وفرض عقوبة مناسبة لها .

٨٩ - وفي حين أن عدة بلدان قد اتخذت إجراءات ترمي إلى وضع تشريعات موحدة وفعّالة للتصدي للجريمة البيئية ، من خلال سن قوانين تتناول هذا الموضوع أو تنقيح القائم منها ينبغي تشجيع بلدان أخرى على أن تعمل بالمثل . وينبغي أن تكون القوانين البيئية سهلة الإنفاذ ، وينبغي أن تطبق الجزاءات الجنائية بالتناسب مع الضرر الذي ألحق بالبيئة . وينبغي دراسة إمكانية إقرار مساءلة الشركات ، حيث أن مبدأ المسؤولية الشخصية يجعل القانون الجنائي منعدم الجدوى في ميدان ينسب فيه تدهور البيئة أساسا لكيانات خاصة وعامة . وينبغي للقوانين أن تعترف بالبيئة قيمة في حد ذاتها وأن تصونها .

٩٠ - ورغم مزايا الاستعانة بنظام فعّال للقانون الجنائي لمعاقبة الجرائم البيئية ، لا يزال الإنفاذ الجنائي في طور النشأة نسبيا في غالبية البلدان . وينبغي تشجيع البلدان على إنفاذ قوانينها البيئية

وملاحقة مرتكبي الجرائم البيئية . ويوفر الإنفاذ البيئي فرصة حاسمة لتعديل سلوك اللامبالاة من جانب الشركات والأفراد فيما يتصل بتلويث البيئة . ويسعى القانون الجنائي تقليديا إلى معاقبة الجاني وإصلاحه . وإلى ردع الآخرين عن ارتكاب أفعال مماثلة . وقد يقنع إنفاذ القانون الجنائي في هذا السياق بصرامة ومسؤولية الذين يتعاملون مع المواد الخطرة ، مثلا ، بأن المخاطرة بالاختصار في إجراءات المناولة والتخلص ليست مجدية ، فيحرم من ثم الذين يتعاملون بالمواد الخطرة على نحو غير مشروع من فرص عمل مربحة . وبذلك يمكن للإنفاذ البيئي أن يؤدي دوره في الجهود العالمية الرامية إلى حماية موارد هذا الكوكب الهش التي لا يمكن تعويضها .

٩١ - وتشدد جهود الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة على أهمية مواصلة المناقشات حول دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، بغية وضع سياسات عامة تكون أكثر جدوى . وفي هذا الصدد ، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على وضع قوانين أكثر شمولا بشأن الجريمة البيئية ، وعلى مساعدة المسؤولين عن إنفاذ القانون على إنفاذ القوانين المتعلقة بالجرائم البيئية على نحو فعّال ومعقول ، وذلك بتزويدهم بتدريب ملائم حول كيفية معالجة هذا الشكل من الجريمة .

٩٢ - ويطلب توجيه من اللجنة بخصوص وضع استراتيجية خاصة بتعزيز دور القانون الجنائي في حماية البيئة ، وخصوصا في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية . وفي هذا السياق ، وعلى أساس إجابات الحكومات التي لخصت في هذا التقرير ، قد تود اللجنة في أن تنظر في إمكانية إعداد قانون نموذجي بشأن الجرائم البيئية ، إضافة إلى كتيب للممارسين ، بغية ضمان استجابة سريعة لطلبات الحصول على المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء . وسوف يستلزم ذلك تعاونا وثيقا مع الوكالات والبرامج ذات الصلة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والبنك الدولي ، وكيانات أخرى .